مركـــز رواق بـغـــداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

تقدير موقف | تشرين الثاني 2022,24

# تهريب النفط فساد دائم وسرقة للأجيال

إعداد : د. حيدر الخفاجي

**مقدِّمة**

يمثل القطاع النفطي الشريان الأساسي للاقتصاد العراقي حيث ان 93 الى 96 % من ميزانية العراق تعتمد على واردات تصدير النفط الخام. ويلعب العراق دورا مهما في صناعة النفط والطاقة حول العالم حيث يبلغ الاحتياطي النفطي المثبت أكثر من 145 مليار برميل وتمثل هذه النسبة أكثر من 11 % من احتياطيات العالم ويبلغ انتاج النفط في العراق حوالي 4.5 مليون برميل يوميا وتبلغ قيمة الصادرات النفطية من 3.8 الى 4 مليون برميل وبهذه القيم يعتبر العراق السادس عالميا في انتاج النفط والثاني ضمن منظمة أوبك التي تتحكم ب 30 % من احتياجات العالم للنفط الخام.

كمية الإنتاج النفطي العالية أدت الى ظهور عمليات تهريب للنفط الخام بصورة غير قانونية حيث ان السبب الرئيسي لهذه العمليات يرجع الى عدة أمور منها أمور سياسية وتنظيمية من خلال **:-**

1_عدم تكاملية العلاقة بين المركز والاقليم وكثرة الاختلافات السياسية .

2_كثرة المنافذ الحدودية الغير مرخصة في الإقليم مع تركيا وكذلك عدم السيطرة على الحدود والمنافذ الاخرى بصورة تامة .

بالإضافة الى الأسباب أعلاه هنالك أمور فنية تخص عدم السيطرة على العدادات التي تنصب على خطوط نقل النفط الخام حيث ان هذه العدادات غالبا تكون درجة حساسيتها قليلة وخصوصا ان عمليا التهريب تتم بصورة متقطعة وليست مستمرة من خلال انابيب ذات اقطار صغيرة مقارنة بقطر الخط الرئيسي لذلك من الصعب التحسس بهذه الحالة فنيا الا من خلال عدادات حساسة ودقيقة تربط بصورة متصلة مع النظام ومركز العمليات لمتابعة حالة الانابيب بصورة مستمرة.

**تاريخ عمليات تهريب النفط: -**

هناك من يضن ان عمليات تهريب النفط العراقي مقتصرة على فترة ما بعد 2003 الا ان هذا التصور خاطئ حيث عمليات التهريب موجودة مسبقا ولكن بكميات قليلة جدا بسبب ضعف الإنتاج العراقي والحصار المفروض آنذاك وبسبب قوة الدولة والقانون. بعد 2003 وسقوط النظام البائد بدأت تستفحل عمليات التهريب وتزداد وكلما زادت اسعار النفط زادت عمليات التهريب لان زيادة الأسعار سوف توفر جذب لمافيات التهريب من خلال ما يحققوه من أرباح طائلة من بيع النفط ومشتقاته.

**عقوبة تهريب النفط والمشتقات النفطية**

حاول المشرع العراقي ان يحد من عمليات التهريب للنفط الخام والمشتقات النفطية من خلال وضع القوانين والعقوبات التي من شأنها ممكن ان تمثل رادع لكل من تسول له نفسه الضرر باقتصاد العراق من خلال هذا الشريان المهم فتم تشريع قانون تهريب النفط ومشتقاته رقم 41 لسنة 2008 حيث فرضت عقوبات حسب نوع الجريمة وكما يلي **:-**

1_حددت المادة الثالثة أولا من القانون عقوبة الحبس والسجن او غرامة المسبب بالتهريب بخمس اضعاف ثمن المادة المهربة وهذه العقوبة غالبا تخص الأشخاص اللذين يتم القبض عليهم بجريمة التهريب للنفط والمشتقات النفطية .

2_حددت المادة السادسة أولا بعقوبة المتسبب بأضرار المنشئات النفطية وخطوط نقل النفط الخام بقانون مكافحة الإرهاب وهذه المادة تشمل الأشخاص اللذين يتعدون على المنشئات النفطية وبالتالي تمثل أي شخص او جهة تعتدي وتسرق من خطوط نقل النفط الخام .

بالرغم من وضوح عقوبة التهريب في القانون الا ان عمليات التهريب والسرقة بقيت مستمرة وذلك يرجع الى عدة أسباب :

1_سيطرة مافيات متنفذة على عمليات التهريب كما لاحظنا من خلال عملية التفكيك الأخيرة التي كانت تظم جهات تنفيذية مسؤولة عن حماية هذا القطاع .

2_البيروقراطية التي تتحكم بكل مؤسسات ومفاصل الدولة .

3_ضعف القانون في بعض الأحيان حيث ان لهذه اللحظة هناك تجاوزات سكنية بالقرب من خطوط نقل النفط الخام في داخل الحقول النفطية وخارجها .

4_فرق الأسعار بين الإقليم وتركيا وبين المركز والدعم لأسعار الوقود والنفط الأسود تمثل عنصر جذب للمهربين لما يحققونه من فوائد اقتصادية من خلال التهريب .

مما تقدم أعلاه نلاحظ ان أسباب استمرار عمليات التهريب وسرقة النفط العراقي تتضمن جوانب تنظيمية وتنفيذية وتشريعية وفنية وللحد من هذه الظاهرة يجب العمل على جميع الجوانب أعلاه .

**الخطوات الحكومية لمكافحة التهريب :-**

حاولت الجهات الحكومية مكافحة التهريب عن طريق ملاحقة الأشخاص المتورطين وغلق محطات الوقود الغير ملتزمة لكن لم تتم السيطرة بصورة تامة ولم تحقق هذه العمليات نتائج ملموسة على ارض الواقع لان بعض مافيات التهريب متجذرة داخل الدولة كما لاحظنا من خلال عملية الكشف الأخيرة. وكذلك لان مكافحة التهريب تتطلب تغيير الظروف التي تسمح بالتهريب وليس مكافحة الأشخاص والنواتج.

في هذا الصدد حاولت الورقة البيضاء الحكومية في الحكومة السابقة ان تبين بعض المشاكل التي يعانيها هذا القطاع ومحاولة إصلاحها من خلال إعادة النظر في الالية المتبعة حاليا لتسويق النفط الأسود والمشتقات النفطية وكذلك اتمتة قطاعات التوزيع والتصفية وتغيير الية الدعم ولو تم تطبيق هذه الخطوات بصورة صحيحة من قبل اشخاص مهنيين لكنا قد لاحظنا تغيير ملحوظ في هذا الملف لكن للأسف لم نرَ خطوات حقيقة لتطبيق مفردات هذه الورقة وبقيت هذه القطاعات رهينة المشاكل .

**هل عمليات التهريب تشمل النفط الخام فقط ؟؟**

هناك من يعتقد ان عمليات التهريب تشمل النفط الخام فقط ولكن هذا الاعتقاد خاطئ فبلإضافة الى النفط الخام هناك عمليات تهريب مستمرة للمشتقات النفطية والنفط الأسود نتيجة اختلاف الأسعار بين دول الجوار والاقليم وبين المركز حيث ان فرق الأسعار والدعم للوقود والمشتقات النفطية حيث ان قيمة الدعم للنفط الأسود والمشتقات تصل الى 60 بالمئة من سعرها الحقيقي وهذا الرقم يمثل عامل جذب أساسي لنمو وازدهار عمليات التهريب من خلال المبالغ الطائلة التي يتم الحصول عليها. وعند مقارنة الاضرار الاقتصادية من عمليات تهريب المشتقات النفطية مع النفط الخام فتمثل الأخيرة نسبة بسيطة وذلك لان كميات انتاج النفط الخام معروفة ومحسوبة وكميات التصدير محسوبة وكميات الاستهلاك المحلي محسوبة بالإضافة الى ان هناك عدادات منصوبة على خطوط النقل لذلك لا يمكن سحب كميات كبيرة من خطوط النقل لأنها سوف تكون محسوسة من قبل الجهات الفنية في وزارة النفط. وبالتالي عمليات التهريب تكون متقطعة وبكميات نسبيا بسيطة مقارنة بما يتم ضخه في الانابيب النفطية. فيما يلي مقارنة بكميات التهريب والاثر الاقتصادي بين المشتقات النفطية.

| نوع المادة | نسبة التهريب ( بصورة تقريبية ) | الكميات (تقريبيا ) | الأثر الاقتصادي (مليون دولار \يوم) |
|---|---|---|---|
| **1- النفط الخام** | **% 1** | **40000 برميل** | **3** |
| 2- البنزين | **% 15** | **4000000 لتر** | **1.5** |
| 3- زيت الغاز | **% 10** | **3000000 لتر** | **2.4** |
| 4- النفط الاسود | **% 25** | **6000 طن** | **2.8** |

مما تقدم أعلاه نلاحظ ان الكميات المهربة من المشتقات النفطية والنفط الأسود تكلف الدولة مبالغ أكبر مقارنة بالنفط الخام بالإضافة الى ان عملية كشف تهريب المشتقات النفطية تكون أصعب بكثير مقارنة بالنفط الخام لان عمليات تهريب المشتقات تكون بعد منافذ التوزيع وتبوب كاستهلاك محلي. بالإضافة الى ان عقوبة تهريب المشتقات النفطية اقل مقارنة بالنفط الخام لان تهريب النفط الخام يتطلب تجاوزا على خطوط نقل النفط الخام وتكون عقوبته حسب المادة السادسة أولا. بالإضافة الى الخسارة أعلاه في النفط الأسود هناك خسارة إضافية حيث ان النفط الأسود هو ليس نفط ثقيل او مخلفات حيث يحتوي على مركبات خفيفة عالقة لذلك يتم إعادة تكريره في الإقليم ويباع مشتقات نفطية حيث يحتوي بحدود 60 الى 70 بالمئة مشتقات نفطية بسبب قدم المصافي حيث ننتج حاليا حوالي 17 مليون لتر بنزين من 800 الف برميل نفط خام بينما في الحقيقة يجب ان

يكون حوالي 55 مليون لتر على فرض كل برميل يعطي 70 لتر بنزين (عالميا) وبذلك تقدر الخسائر من هذه الجانب حوالي اكثر من 2.2 مليون دولار يوميا .

**اين تحدث عمليات التهريب ومن اين : -**

لفهم ومعرفة مواقع عمليات التهريب وفي أي مرحلة يتوجب ان نلقي نظرة على تسلسل العمليات التي يمر بها النفط الخام بدأ من الإنتاج وصولا الى المستهلك النهائي وكما موضح في المخطط التالي حيث اذ يلاحظ في الشكل ادناه ان عمليات تهريب النفط الخام تحدث في خطوط النقل منها الخط الاستراتيجي الرئيسي الذي يمر من جنوب الى شمال العراق ومرتبط بخطوط ثانوية بالإضافة الى خطوط النقل الثانوية من الحقول الجنوبية الى موانئ التصدير حيث تنتشر مجاميع التهريب في مناطق وسط وجنوب وشمال العراق (نفط الإقليم) حيث تنقل الى دول الجوار من منافذ غير رسمية.

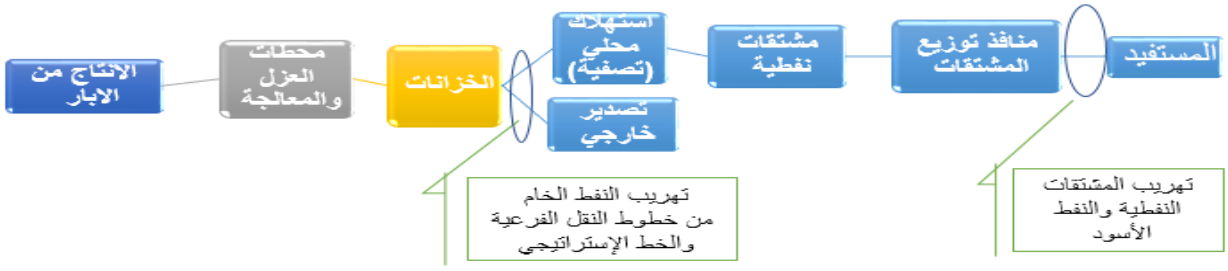


شكل رقم (1) :- تسلسل عمليات النفط الخام والمشتقات النفطية بشقيها الاستخراجي والتكريري

حيث حسب اخر الاحصائيات يبلغ انتاج النفط في الإقليم حوالي 450 الف برميل منها 200 الف تكاليف انتاج و 250 الف تباع بصورة غير رسمية عن طريق تركيا.

اما عمليات تهريب المشتقات النفطية فتتم من خلال منافذ التوزيع او من خلال المستفيدين فبعض المشتقات تهرب من قبل أصحاب المعامل اللذين يحصلون على النفط الأسود مدعوم بنسبة أكثر من 65 % وكذلك عن طرق بعض أصحاب المولدات اللذين يحصلون على زيت الغاز بسعر مدعوم يصل الى 25 % بالمية من سعره العالمي وبالتالي تمثل عملية تهريب المشتقات النفطية سوق مشجعة لشبكات ومافيات التهريب لما فيها من فوائد مالية هائلة.

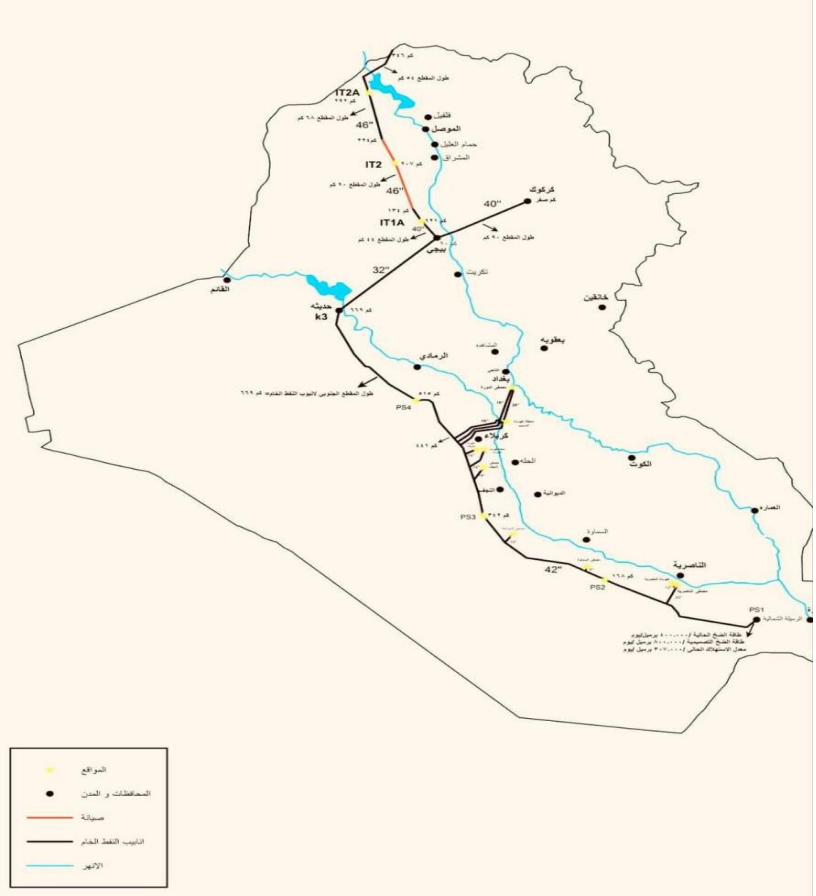


شكل رقم (2) :- خارطة العراق موضح عليها مواقع خطوط نقل النفط الخام الرئيسية والثانوية

**الاستنتاجات: -**

1_الأثر الاقتصادي وما يتم فقدانه جراء تهريب المشتقات النفطية والنفط الاسود يمثل ضعف ما يتم خسارته جراء تهريب النفط الخام .

2_عملية دعم الوقود غير المنظمة تمثل السبب الرئيسي لازدياد حالات تهريب المشتقات النفطية .

3_مافيات تهريب النفط الخام والمشتقات منتشرة في كل العراق وليس في الجنوب فقط .

4_هناك ملفات أخرى يمكن ان تفتح إذا تم تعميق التحقيق وتقصي الحقائق من خلال الأشخاص اللذين تم القبض عليهم في شرطة الطاقة منها ملفات حمايات الشركات الأجنبية وغيرها .

5_عدم تنظيم العلاقة بين المركز والاقليم بالإضافة الى فارق السعر ساعدت على ازدياد اعمال تهريب الوقود والنفط الخام .

**التوصيات: -**

1_تعديل قانون مكافحة تهريب المشتقات النفطية ومعاملة الشخص الذي يقوم بعملية التهريب بقانون مكافحة الإرهاب ليمثل رادع للأشخاص اللذين يعملون بهذا الموضوع .

2_تنظيم عملية دعم الوقود وجعلها لفئات محددة وبصورة الكترونية وبكميات بسيطة للسيطرة على عمليات تهريب المشتقات والنفط الأسود .

3_الغاء الدعم لمعامل الطابوق او جعله حسب الاستهلاك عن طريق عدادات الكترونية تربط بعد الخزانات وغير قابلة للتلاعب .

4_تنظيم العلاقة بين العراق وتركيا ومحاولة إيجاد صيغة تضمن مكافحة المصافي وشبكات تهريب النفط العراقي في تركيا وتوحيد الجهود في هذا الموضوع .

5_نصب عدادات الكترونية حساسة مع كاميرات حرارية في نقاط معينة على طول خطوط النقل مع ضرورة إزالة التجاوزات على المواقع النفطية وخطوط النقل الرئيسية والثانوية .

6_إيجاد آلية تمويل حقيقية لتطوير المصافي واستثمارها بصورة امثل .

**المصادر : -**

1- www.oil.gov.iq
2- شركة توزيع المنتجات النفطية العراقية
3- وكالة الطاقة الدولية
4- جريدة الوقائع العراقية
5- https://gds.gov.iq/

مركـــز رواق بغـــداد

REWAQ BAGHDAD CENTER